الصناعة المصرية

كيف ندعمها ونرقيها ؟

للأستاذ س . م

يستطيع المؤرخ أن يعد فى عداد أو الدعوات المتكررة الى لاصلاح الاجتماعى فى القرية المصرية بين الصناعيين أو المتصلين بالصناعة برهانا على أننا نسير بخطوات قد تكون بطيئة ولكنها أكيدة نحو التطور الاقتصادى الذى سارت فيه الأمم الأوروبية . فان أعظم العقبات التى تعترض نمو الصناعة المصرية فى الوقت الحاضر هو ضعف القوة الشرائية بين الفلاحين الذين يمثلون أكثر من ثلاثة أرباع الأمة . ولا يمكن أن تنهض صناعة على القواعد والأصول العصرية إلا إذا كانت منتج لانتاج العظيم لسواد الأمة ، هذا لانتاج الذى هو ميزة الآلات العصرية . وما دام الفلاحون عاجزين عن أن يشتروا هذه المنتجات فان الصناعة المصرية لن تجد الدافع الذى يهيئ لها النجاح ويقويها على الثبات وتنميها وترقيها . وما دام الفلاح لا يشترى كرسيا أو مائدة أو صحاف ولا يزدان منزله بالمرآة أو الصورة أو السرير أو المراتب أو السجاجيد أو الخزائن ، وما دام هو وأعضاء عائلته لا يلبسون الحذاء أو الجوارب ولا يفاخرون بالقماش الناعم ولا يلبسون من الملابس غير البفتة السادجة . نقول ، إذا كانت هذه حال الفلاحين الذين يتكون منهم سواد الأمة فان الصناعة لن ترتقى لأن المصنوعات التى تجد من يشترونها بالكثرة الساحقة التى تحتاج اليها المصانع العصرية لكى تعود أرباحها بالوفرة التى تغرى الجمهور بالاقبال على أسهمها فتنمو وتتكاثر .

فالدعوة الى الاصلاح الاجتماعى بين الفلاحين هى أيضا دعوة الى تأييد الصناعة وتنميتها . ولذلك نعتقد أننا فى السنوات القادمة سوف نجد دعوة البر بالفلاح ينهض بها الصناعيون ورجال الصناعة فى مصر . لأن هذا البر يقوى الفلاح على الشراء ويفتح الأسواق المحلية للمنتجات الصناعية .

ومما يجدر ذكره ويجب ألا ننساه فى تاريخنا الاقتصادى فى المائة أو الخمسين سنة الماضية أن صناعتنا اليدوية قتلت قتلا ذريعا دون أن يهيئ الميدان للصناعات الآلية . بل وجدت المصانع العصرية التى تعتمد على الآلات عقبات من حيث الأنظمة الادارية تجعل تأسيس المصانع شاقا ، بل أحيانا متعذرا كما وجدت من جواز المصنوعات الأجنبية الى مصر بدون تكاليف جمركية إلا القليل الذى لا يزيد على ثمانية فى المائة من ثمن الواردات عقبة

أخرى تمنع نشوءها فى خطواتها الأولى التى تحتاج إلى الرعاية و الحماية . فإن الانقلاب الصناعى فى أوربا ، الذى يقصد منه زوال الصناعات اليدوية وقيام الصناعات الآلية مكانها ، هذا الانقلاب قد تم فى مصر ولكن بصورة أدت إلى الخراب . ذلك أن الأمم الأوربية أقامت مصانعها الآلية الجديدة واستخدمت فيها العمال اليدويين السابقين فلم تخسر شيئا بل كل ما حدث هنا أن تغير أسلوب الانتاج فيها من اليد البشرية إلى الحديد والنار وزاد الإنتاج أكثر من قبل فزادت الرفاهية . أما فى مصر فإن الصناعات اليدوية قد زالت دون أن يهيأ الطريق لإيجاد الصناعات الآلية ، بل قنع الموكلون بأمرها بفتح أبواب الجمارك المصرية فصارت المصنوعات الأوربية تدخل عندنا بلا حساب و بأخف الأعباء الجمركية فتباع فى أسواقنا فى المدينة والقرية وتجعل الصانع اليدوى لا محل له فى الدورة الاقتصادية فلا هو قادر على أن يمارس صناعته القديمة بيده مستقلا فى حانوته الصغير ، ولا هو قادر على أن يلتحق بالمصنع الحديث لكى يعمل فيه بالأجر الوافر . لأن هذا المصنع الحديث لم يكن فى القاهرة أو فى أية مدينة مصرية أخرى بل كان فى مدن الأقطار الأوروبية و الامريكية .

قلنا إن عقبات الصناعة المصرية العصرية أى التى تعتمد على الآلة دون اليد كثيرة . منها ضعف القوة الشرائية عند الفلاحين . ومنها — إلى وقت قريب — فتح أبواب الجمارك المصرية لدخول الواردات الأجنبية . ولكن هذه العقبة الثانية قد عولجت إلى حد ما فصارت مصلحة الجمارك تنظر إلى فائدة الإنتاج المصرى وترفع وتخفض فى المكوس الجمركية وفقا لمقتضيات هذا الإنتاج . على أن هناك عقبة أخرى لا يمكن أن يستهان بها . ذلك أن المصنع المصرى يحتاج إلى أن يستوفى شروطا هندسية وصحية يجد أرباب المصانع فيها عنتا عظيما كما ينفتح الباب للتأويل والتحريج فى التفسير فى هذه الشروط يجعل الانصاف بعيدا عن التحقيق . وحسبنا أن نعرف أن هذه الشروط ترجع إلى سنة ١٩٠٤ حين كانت النية تتجه نحو قصر النشاط الاقتصادى فى البلاد على الزراعة و إهمال الصناعة إهمالا يكاد يكون تاما . ويكفى القارئ أن يعرف أن من هذه الشروط ألا تنخفض أرض المصنع عن أرض الشارع الذى يقوم عليه . وكثيرا ما قال أرباب المصانع إن موظفى الحكومة أنفسهم يؤدون واجباتهم فى غرف تنخفض عن مستوى الشوارع التى حولهم بنحو متر ونصف ، لعمال الذين فى المصانع ليسوا أنعم من الموظفين وأن الآلات الثقيلة تحتاج إلى أرض ثابتة فلا يمكن أن تقام على سقف ، وإن المبانى فى مدينة كبيرة مثل القاهرة لا يخلو مبنى كبير منها من "بدرون" فيجب أن يسمح لهم بإقامة الآلات فى هذه "البدرونات" ولكن هذه الاحتجاجات لم تجد إلى الآن الدرس الكافى من ولاة الأمور . وهناك أيضا قانون قديم ينص على أن الشركة المساهمة يجب أن تتألف على الأقل من ألف سهم ثمن كل سهم منها أربعة جنيهات . فالمبلغ الابتدائى الذى يجب تكوينه لإنشاء شركة جديدة مساهمة هو أربعة آلاف جنيه على الأقل .

وهذا مبلغ ضخم لا يجرئ الممولين على استثمار أموالهم فى الصناعة، ولسنا نشك فى أن حكومتنا لو عمدت إلى درس القوانين الخاصة بإنشاء الشركات وتأسيس المصانع فى الأقطار الأجنبية لوجدت الوسائل المختلفة للتيسير على الممولين والصناعيين وتجرئتهم على إنشاء المصانع فى بلادنا . فان مما يؤسف له كثيرًا أن ينشئ أحدنا مصنعا لصنع الجبن مثلا. فإن أقام آلاته زاره مندوب من وزارة الصحة ثم آخر من وزارة أخرى ثم بعد أن ينفق النفقات الباهظة يقال له إن الشروط — وهى كما قلنا تعود إلى سنة ١٩٠٤ — لم تستوف . فعليه أن يخرج من مكانه ويختار مكانا آخر . ثم يقضى الشهور بل أحيانا السنوات قبل أن يمنح رخصة لمصنعه .

على القرب منا فى فلسطين ، أنشأ اليهود مئات المصانع التى تورد إلينا الآن العقاقير وغيرها من المصنوعات التى كان يمكننا أن نصنعها فى بلادنا لو أننا كنا قد وجدنا الحماية الجمركية منذ عشرين أو ثلاثين سنة والتيسير فى إنشاء المصانع وتأسيس الشركات . ولو كنا قد عنينا بالترفيه عن الفلاح حتى تزيد قوته الشرائية . ولو أننا قد فعلنا ذلك لما كابدنا هذا الغلاء الذى يكاد يحرم بيوتنا من أدوات الحضارة العصرية . فقد ارتفعت أدوات المائدة كالصحاف والشوك والسكاكين كما ارتفعت أثمان العقاقير وغيرها إلى خمسة أضعافها وأحيانا عشرة أضعافها . فنحن الآن نشترى الصحفة بخمسة قروش ولم يكن ثمنها يزيد قبل الحرب على قرش واحد. ونشترى بعض المستحضرات الطبية بمائة قرش ولم يكن يزيد ثمنها قبل الحرب على عشرة قروش، بل إننا قد عدمنا أحيانا بعض حاجاتنا المنزلية والمكتبية والطبية لأن صعوبة الملاحة فى هذه الحرب قد جعلت نقلها إلينا من الأقطار الأجنبية شاقا أو متعذرا . ولو قد كنا وجدنا التيسير والتشجيع لما وقعنا فى هذه الحال التى نكابدها الان . ففى الحرب الماضية ارتفعت أثمان الزجاج والأقمشة حتى كان بعضنا يكسر القنينة لكى يحيلها إلى كوب للشرب ، لأن الأكواب كانت قد بهظت أثمانها إلى حد عجز معه الفقير عن شرائها ، وكذلك الحال فى الأقمشة حتى كانت طاقة البفتة تبلغ السبعة أو الثمانية من الجنيهات .

أما فى هذه الحرب فقد توافرت لنا أكواب الزجاج والأقمشة بفضل المصانع المصرية التى تصنعها . ولكن هنالك عشرات من المصنوعات تحتاج إلى من يقوم بتأسيسها لكى تغنينا عن الواردات الأجنبية وتفتح أبواب الرزق لآلاف بل ملايين العمال المصريين وترفع المستوى الاقتصادى العام للأمة كلها فتنتشر الحضارة الصناعية ، حضارة العلوم التى لا يمكن أمة أن تصف نفسها بالتمدن إذا خلت منها . وقد قضى كاتب هذه السطور أكثر من عشرين سنة وهو يحض على الأخذ بالصناعة المصرية التى تتجسم فيها العلوم والتى تنبنى على الاختراع والاكتشاف وتزيد الثروة العامة وتجعل التعليم العام الراقى ممكنا والقوة الدفاعية موفورة حين تأخذ المدينة مكان القرية وحين تنتشر المصانع فى أنحاء البلاد، كل مصنع منها مدرسة بل جامعة لتدريب الذهن واليد على قواعد الثقافة العلمية الجديدة ؛

"س . م"